السلوك السياسي للناخبين والنخبة السياسية للمدة (٢٠١٨ – ٢٠٢٣)

أ.د طه حميد حسن العنبكي
Taha_aun2004@yahoo.com
مريم بشير حسن البهادلي
maryamalbahadlyuruk@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

يتناول البحث عملية التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثر الديمقراطية على السلوك السياسي لكل من الناخبين والنخبة السياسية. لقد شهدت هذه الفترة العديد من التحديات منها ضعف الوعي الديمقراطي وشيوع ثقافة الخضوع وهيمنة زعماء الكتل السياسية مما أدى إلى تأثيرات سلبية على مؤسسات الدولة.ويفترض البحث أن للديمقراطية تأثير سلبي على السلوك السياسي لكل من الناخبين والنخبة حيث أن السلوك الانتخابي لا يقوم في الغالب على الوعي واختيار الأفضل بل على الولاء للكتل السياسية بسبب الثقافة السائدة. والفرضية التي يتم تأكيدها هي أن فشل التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة بين عامي ٢٠١٨–٢٠٢٣ يساهم في استمرار السلوك السياسي السلبي للنخب والناخبين مما أثر بدوره سلباً على بنية الدولة ووظائفها.

الكلمات المفتاحية: السلوك السياسي، الناخبين، النخبة السياسية، العراق.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٩/١٢	تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١١/٥	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

Political Behavior of Voters and the Political Elite (2018-2023)

Prof Dr. Taha Hamid Al-Anbaki Maryam Bashir Hassan
Taha_aun2004@yahoo.com maryamalbahadlyuruk@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract:

The research deals with the political transformation process in Iraq after 2003 and the impact of democracy on the political behaviour of both voters and the political elite. This period witnessed many challenges, including weak democratic awareness, a prevalence of culture of submission, and dominance of political bloc leaders, which led to continued negative effects on state institutions. The research assumes that negative impact of democracy on the political behaviour of both voters and the elite, as electoral behaviour is often not based on awareness and choosing the best, but rather on loyalty to political blocs due to the prevailing culture. The hypothesis that is confirmed is that the failure of the democratic transition in Iraq after 2003, especially between 2018-2023, contributes to the continuation of the negative political behaviour of elites and voters, which, in turn, negatively affected the structure and functions of the state.

Keywords: Political behavior, voters, political elite, Iraq.

المقدمة :

تعد عملية التغيير السياسي التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، أسهمت بشكل مباشر في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ، مما ساعد على إيجاد بيئة سياسية تنافسية بين العديد من اللاعبين السياسيين ، فضلا عن إجراء العديد من العمليات الانتخابية طبقا للنظام الانتخابي الذي تم اعتماده في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

ويعد التاريخ(٢٠٠٣) نقطة تحول في حياة العراقيين فبعد عقود من الخضوع لنظام شمولي تسلطي يحكمه شخص واحد واداته الحزب الواحد مما جعله بفرض إطار مرجعياً واحداً انتقل العراق الى عهد جديد خاضع لسلطة احتلال اجنبية وعدت باقامة نظام ديمقراطي يقوم على التوافقية وقد انعكس ذلك على السلوك السياسي للنخبة والناخبين على حد سواء وعلى مدار عقدين من الزمن

اهمية البحث:

برز تاثير الديمقراطية بكافة اصنافها في السلوك السياسي للنخبة والناخبين على حد سواء في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بفعل ما انتجته الظروف والمعطيات والمتغيرات الدولية والاقلبيمية والمحلية التي شهدتها الساحة السياسية في العراق.

اشكالية البحث:

أن تأثير الديمقراطية في السلوك السياسي للنخبة السياسية والناخبين على حد سواء بعد عام ٢٠٠٣ هو في الاعم الاغلب تاثيراً سلبياً لا يقوم على اساس الوعي والقناعة بالاختيار الاصلح بل يقوم على اساس الولاء لتلك النخبة بفعل سيادة ثقافة الخضوع .

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الاتية :

شهدت العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ وعلى وجه التحديد في المدة ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٣ تاثيراً سلبيا كبيراً من قبل السلوك السياسي بكل انواعها وانتماءاتها مما انعكس بشكل كبير على الاطار البنيوي والوظيفي لمؤسسات الدولة بصفة عامة ، الامر الذي يستدعي تصحيح هذا التاثير لكي يكون تاثيراً ايجابياً ويتناسب مع بناء النظام الديمقراطي.

منهجية البحث:

لغرض إثبات صحة فرضية البحث لابد من توظيف عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها بهدف التوصل الى النتائج المرجوة ، إذ تم توظيف المنهج النظمي بغية تحديد طبيعة المدخلات الديمقراطية ومن ثم تاثيرها في السلوك السياسي بصفة عامة وهي عملية التحويل ، وما ينتج عن تلك العملية من مخرجات وتغذية راجعة.

المبحث الاول

السلوك السياسي للناخبين وللنخبة السياسية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١):

فــي هذا المبحث نتناول قانون الانتخابات وإجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلوك التصويتي للناخبين، وكذلك نتناول في المطلب الثاني الأحزاب والكتل المشاركة في تلك الانتخابات ونتائج العملية الانتخابية، وايضاً سوف نتناول في المطلب الثالث السلوك السياسي للنخبة السياسية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١):

المطلب الأول: قانون الانتخابات وإجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلوك التصويتي للناخبين:

أصدر مجلس النواب يوم ٢٠١٨/٢/١١ قانون الانتخابات المرقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ (الوقائع ٢٠١٨)وذلك لإجراء تلك الانتخابات يوم ٢٠١٨/٥/١٢ ، وهي الممارسة الانتخابية الخامسة بدءاً من انتخاب الجمعية الوطنية، والرابعة في سلسلة انتخابات مجلس النواب العراقي، أما عن البيئة السياسية والقانونية التي سبقت ورافقت تلك الانتخابات فقد اتسمت بعدة أمور منها(الوقائع ٢٠١٥)

١. إنها أول انتخابات تجري في ظل قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.
٢. تأخير الانتخابات لمدة (٦) أشهر بسبب الحرب ضد الجماعات التكفيرية (تنظيم داعش) والتي انتهت في كانون الاول عام ٢٠١٧، وهذا ما طرح مشكلة السماح للناخبين النازحين بالعودة لمناطق سكناهم.
٣. دعوات الاصلاح السياسي التي تبنتها جهات رسمية وشعبية انطلاقاً من الفكرة القائلة بان العملية الديمقراطية والانتخابات السلمية هي من تقود الاصلاح، أي إن اصلاح النظام السياسي يتطلب اصلاح النظام الانتخابي.

وأهم ما تضمنه قانون الانتخاب المذكور ما يأتي (قانون انتخابات مجلس النواب)

١. اعتماد التصويت الالكتروني في جميع المناطق.
٢. أن يكون المرشح لعضوية مجلس النواب حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها.
٣. منح الكورد الفيليين مقعداً في محافظة واسط.
٤. اعتماد آلية سانت ليغو المعدل في توزيع المقاعد البرلمانية عن طريق القسمة على الاعداد التسلسلية (١.٧،٣،٥،٧،٩...الخ).
٥. استعمال جهاز التسريع الالكتروني للعد والفرز.
٦. تخصيص نسبة لا تزيد عن ٢٠% من المرشحين من حملة الشهادة الاعدادية او ما يعادلها.

٧. يتكون مجلس النواب من (٣٢٩) مقعدا، توزع (٣٢٠) مقعداً على المحافظات والمقاعد الـ (٩) المتبقية كحصة للكوتا.

وبذلك كان اعتماد نظام التمثيل النسبي والاعتماد على طريقة (سانت ليغو المعدلة) بناتج قسمة (1.7) في تلك الانتخابات سبباً إضافياً لزيادة عدد الاحزاب السياسية المشاركة فيها (حسن ٢٠١١ ، ٥٤) .

وقد بلغ مجموع سكان العراق لعام ٢٠١٨ وحسب التقديرات الواردة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي واستخدام معادلات الاسقاط السكاني حوالي (٤٠٣٠٢٠٩٧) نسمة، بينما بلغ عدد الناخبين المسجلين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للعام نفسه (٢٣٦٦٨٨٦٧) ناخب مشكلين ما نسبته (٥٨.٪٧٣) من السكان، موزعين على (١٨) دائرة انتخابية (محافظة) ، وبلغ عدد المصوتين في تلك الانتخابات (٩٩٣٢٢٦٤) ناخب، لذلك بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (٤٤.٥٢%) ، وبذلك سجلت تلك الانتخابات نسبة عزوف عالية بلغت أكثر من ٥٥% بالاستناد إلى ما أعلنته المفوضية آنذاك.

وتعود أسباب العزوف إلى حالة الاستياء الشعبي من الوضع السياسي السائد في البلد ، نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة الأحزاب والكتل السياسية على استقطاب الناخب العراقي الذي بدأ يشعر بأن المرشحين الموجودين على الساحة السياسية بعيدين جداً عن طموحه وتطلعاته في الحياة الاجتماعية، وكذلك الى الحملة الدعائية الكبيرة التي شنها ناشطون وسياسيون من تيارات وتوجهات مختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الاعلام التي تصب كلها في جانب العزوف، وان لا خير يرتجى من الانتخابات والتصويت فيها (مهدي ، ٣٥٠)

ويمكن تقسيم الدوائر (المحافظات) إلى ثلاث فئات أو مستويات من نسب المشاركة وهي كما يأتي:

١- المشاركة السياسية المرتفعة :وتشمل المحافظات التي تزيد فيها نسبة المشاركة في الاقتراع عن النسبة العامة للدولة وهذه المحافظات هي دهوك (٥٠.٥٨٪)، نينوى (٥٣,٠٣٪)، السليمانية (٥٠,١٨٪)، بابل (٤٨.١٧٪)، ديالى (٢١.٥٠٪)، اذ ان محافظة دهوك في الانتخابات السابقة كانت من المحافظات ذات النسبة المنخفضة لكن بسبب الوعي لدى الناخبين والاستفتاء الذي اجري في محافظات الإقليم والدفع نحو الاستقلال جذب الناخبين وشجعهم على المشاركة لصالح الأحزاب القائمة على هذا المشروع وهو الحزب الديمقراطي الذي حصد جميع مقاعد محافظة دهوك، اما نينوى وبعد تحريرها من عصابات داعش حاول السكان اثبات وجودهم عن طريق التصويت في الانتخابات محاولة منهم للحصول على بعض الوعود من الأحزاب والشخصيات التي وعدتهم بالأعمار وعودة النازحين (حسن ، ١٩٧) .

فضلا عن ان هناك من الشخصيات من شارك في معارك التحرير مما دفع بالمواطنين بالتصويت لهذه الشخصيات التي وقفت مع جمهورها، كما ان الوضع الأمني افضل مما كان عليه قبل سيطرة تنظيم داعش عليها ، ومحافظة بابل كان فيها التنافس الحزبي شديد مما جعل من الجمهور أن يصوت لصالح من يمثله أي بمعنى ان هناك تنافس ومحاولة تغيير الوجوه ولا سيما بعد خطبة المرجعية وان المجرب لا يجرب لهذا حاول السكان التغيير عن طريق صناديق الاقتراع، ومحافظة السليمانية كانت الأوضاع السياسية فيها مشابه لأوضاع محافظة دهوك (حسن ،١٩٨) .

٢- المشاركة السياسية المتوسطة:المحافظات التي تقع ضمن الفئة المتوسطة من حيث نسبة المشاركة فيها (٧) محافظات هي أربيل (٤٣,٤١٪) ، كربلاء (٤٠,١٢٪) ، النجف (٤٠,١٨%)، القادسية (٤٢,٤٣٪)، ميسان (٤١,٩٤٪) ، ذي قار (٤٢.٧٤) المثنى (٤٥,٢%)، ان هذه المحافظات ما عدا محافظة أربيل جميعها تقع وسط وجنوب العراق ولهذا تتشابه من حيث الظروف الاجتماعية والأمنية والدينية والقومية ولهذا جاءت نسبة المشاركة فيها متقاربة وهي ضعيفة مقارنة مع الانتخابات السابقة وهناك أسباب لعزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات وهي عدم الثقة بنتائج الانتخابات لكونها تأتي بنفس الأحزاب والكتل والشخصيات، فضلا عن ذلك التصويت الالكتروني في هذه الانتخابات وان يحضر الشخص او الناخب نفسه اثناء التصويت مما قلل من نسبة المشاركة لكون ان هذه المحافظات هي ذات طابع عشائري وتمنع النساء من الخروج الى مراكز الانتخابات يوم الاقتراع (حسن ، ١٩٧) .

٣- المشاركة السياسية المنخفضة:إن المحافظات التي تقع ضمن هذه الفئة هي بغداد (٣٣,١٨٪)، كركوك (٣٩.٧٩٪)، الانبار (٣٧.٥٦)، صلاح الدين (٣٨,٨٦٪) ، البصرة (٣٩.٧١٪) وهي محافظات ذات ثقل سكاني كبير اذ ان بغداد كانت من أقل المحافظات مشاركة بالانتخابات بسبب الأوضاع الأمنية وسطوة بعض الفصائل المسلحة على المراكز أو التأثير على انسيابية الانتخابات مما دفع بالأهالي إلى عدم الخروج والمشاركة بالانتخابات يوم الاقتراع، اما محافظة كركوك فقد شهدت عمليات تزوير فضلا عن الأجهزة الالكترونية المسؤولة عن ادخال البيانات، أي أن هناك تلاعب بالأجهزة إضافة إلى عزوف عدد كبير من الناخبين عن المشاركة في الانتخابات، ومحافظة الانبار وصلاح الدين وبسبب الأوضاع الأمنية وعدم عودة المواطنين الى أماكن سكناهم ونسبة النازحين الكبيرة كل هذه الأسباب يضاف اليها محاولة اجبار الناخبين بالتصويت الى كتلة او حزب دون غيره مما دفع بالكثير من الناخبين بعدم المشاركة والتصويت يوم الاقتراع، اما محافظة البصرة

التي تعاني هي الأخرى من سوء الأوضاع الأمنية والنزاعات العشائرية مما كان لها الأثر البالغ على عدم المشاركة والتصويت في الانتخابات، فضلا عن انعدام الثقة ما بين الناخب والمرشح بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التي قطعها المرشحون السابقون مما عكس صورة عن الانتخابات بشكل عام انها لا جدوى منها ومن المشاركة فيها وان القرار الأول والأخير هو للأحزاب والشخصيات المتنفذة منذ عام ٢٠٠٣ (محمد ، ١٩٨) .

وبعد إجراء عملية الانتخاب ظهرت شكوك في نزاهة الانتخابات ، ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنة من مجلس النواب للقيام بتقصي الحقائق ، كما شكل مجلس الوزراء لجنة لنفس الغرض ، وذلك من أجل حماية العملية الديمقراطية بما يؤمن الثقة بنزاهة الانتخابات وعدالتها، ولتمكين المفوضية من إجراء العد والفرز اليدوي تحقيقا للشفافية في نتائج الانتخابات لثبوت عدم صلاحية جهاز تسريع النتائج الالكترونية وتسببه في عدم ظهور النتائج بصورة حقيقية.

المطلب الثاني:الاحزاب المشاركة ونتائج الانتخابات:

شارك في هذه الانتخابات (٨٨) قائمة انتخابيّة، و(٢٥) تحالفًا انتخابيًّا، و(٢٠٥) أحزاب سياسيّة ، مع استمرار غياب المشروع الحقيقي للنخب السياسيّة، وموروث ثقافة الخضوع، والأهم من ذلك استمرار البنية والعقلية التقليدية التسلطية في إدارة العملية السياسيّة (التميمي ٢٠١٨) .

أما خارطة التنوع الحزبي وامتداداته الأثنية فقد شهدت تغييرًا طفيفًا لا سيَّما مع حضور الخطاب الوطنيّ بعكس الخطاب الطائفي، وحضور مفاهيم الوحدة الوطنيّة في مدرك التحالفات والائتلافات الساعية لتجاوز سياسة الاستقطاب الطائفي، وهذا ما أفرزته طريقة تصميم تلك التحالفات في ضوء المشاركة الانتخابيّة، وحسب المؤشرات الكمية لجداول النتائج الانتخابيّة لعام (٢٠١٨) كما في الجدول رقم (١):

الجدول (١) يبين الكيانات الفائزة في الدورة النيابية الرابعة عام (٢٠١٨)

ت	اسم الكيان	عدد المقاعد	نسبة المقاعد %
1	تحالف سائرون	54	16.41
2	تحالف الفتح	47	14.28
3	ائتلاف النصر	42	12.76
4	ائتلاف دولة القانون	25	7.59
5	الحزب الديمقراطيّ الكُردستانيّ	23	6.99
6	ائتلاف الوطنيّة	21	6.38
7	تيار الحكمة	19	5.77
8	الاتحاد الوطنيّ الكُردستانيّ	17	5.16

9	تحالف القرار	13	3.95
10	الأنبار هويتنا	6	1.82
11	التغيير	5	1.51
12	تحالف بغداد	4	1.21
13	حراك الجيل الجديد	4	1.21
14	نينوى هويتنا	4	1.21
15	ائتلاف قلعة الجماهير الوطنيّة	3	0.91
16	جبهة تركمان كركوك	3	0.91
17	حركة إرادة	3	0.91
18	التحالف العربي في كركوك	3	0.91
19	الجماعة الإسلاميّة الكُردستانيّة	3	0.91
20	الاتحاد الإسلاميّ الكُردستانيّ	2	0.60
21	التحالف من أجل الديمقراطيّة	2	0.60
22	النهج الديمقراطيّ	2	0.60
23	ائتلاف كفاءات التغيير	2	0.60
24	بيارق الخير	2	0.60
25	تمدن	2	0.60
26	حزب الجماهير الوطنيّة	2	0.60
27	عابرون	2	0.60
28	التحالف المدنيّ الديمقراطيّ	1	0.30
29	الحزب المدنيّ	1	0.30
30	تجمع رجال العراق	1	0.30
31	تحالف صلاح الدين هويتنا	1	0.30
32	عراق الأرض	1	0.30
33	مقاعد الأقليّات	9	2.73
	المجموع	329	100%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات www.ihec.iq

يبدو من النتائج الانتخابيّة أعلاه أن أغلب الأحزاب السياسيّة اشتركت بطريقة التحالفات أو الائتلافات لغرض تشكيل قوة متحدة لتعزيز نسب المشاركة الانتخابيّة، ولإستمالة الناخبين لتعظيم الأصوات الانتخابيّة، لكنها لم تختلف عن سابقاتها في السياق الانتخابيّ من ناحية بناء المنتج السياسيّ،

فضلًا عن التوزيع الجغرافي لمراكز الثقل الانتخابيّ والتي جاءت أغلبيتها معبرة عن ولاءآت ضيقة مستغلة بذلك التأثير الدينيّ والقوميّ والعِرقيّ والمناطقيّ والعشائريّ ، إلا أن السابقة الفريدة في هذا التنافس هي الانقسام الشديد بين القوى السياسيّة للمكونات الرئيسة الثلاثة (الشيعة، السُنة، الكُرد)، فضلا عن بداية إرهاصات لتغليب الانتماء الوطنيّ على الانتماء الطائفي مما أعطى مؤشرًا على تراجع أهمية الأحزاب التقليدية على الساحة السياسيّة (مرزوك ٢٠٢١ ، ٣٥-٤٠)

لذا اتسمت خارطة التنوع الحزبي بتحولات تمثلت بغياب الائتلافات الكبيرة التي تأسست على أساس الهويات المكوناتية العِرقيّة أو الدينيّة، إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية صلدة أو ائتلاف انتخابيّ سُنيّ أو كيان كُردي واسع، فالقوى الشيعية انقسمت إلى خمس كيانات سياسيّة (سائرون، دولة القانون، النصر، الفتح، الحكمة)، والقوى السُنيّة تشظت إلى ثلاث كيانات سياسيّة انتخابيّة (القرار، الوطنيّة، الحل)، والكُرد إلى سبعة كيانات انتخابيّة (الديمقراطيّ الكُردستانيّ، والاتحاد الكُردستانيّ، تحالف من أجل الديمقراطيّة، التغيير، الجيل الجديد، الاتحاد الإسلاميّ، الجماعة الإسلاميّة)، ومن التحولات الأخرى اختراق بعض القوائم لمحافظات لم يكن لها الحصول على أي مقعد انتخابيّ في الدورات السابقة، فضلًا عن ترشيح كيانات ذات توجهات إسلاميّة مع أخرى علمانيّة، وفوز شخصيات خارج مناطق ثقلها الانتخابيّ في قائمة مكون آخر، وكان هذا واضحاً من خارطة القوى السياسيّة التي بلغت السلطة (كاظم ، ٢٦٥) وهي كالآتي:

١. **تحالف سائرون:** تشكل تحالف سائرون لخوض الانتخابات النيابية عام (٢٠١٨)، ويضم أطرافًا تتناقض أيديولوجياتها ورؤاها السياسيّة إذ الأحزاب الإسلاميّة إلى جانب العلمانيّة، من أبرزها (حزب الاستقامة الوطنيّ، الحزب الشيوعي العراقيّ، حزب الدولة العادلة، حركة الشباب للتغيير، حزب الترقي والإصلاح، حزب التجمع الجمهوري العراقيّ)، وقد نال التحالف المرتبة الأولى بحصوله على (٥٤) مقعدًا برلمانيًّا. ومن بين أهداف هذا التحالف العمل وفق الأطر الدستورية وتشكيل مجلس تشريعي وطنيّ وحكومة خدمية وطنيّة بعيدًا عن الاصطفافات الإثنيّة (علي ٢٠٢١ ، ٥٢) .

٢. **تحالف الفتح:** يعد تحالف الفتح من الكيانات السياسيّة الشيعية الجديدة على المشهد السياسيّ بعد عام (٢٠٠٣) بطبيعة تشكيلها، إذ يتكون من الأحزاب السياسيّة المكونة لفصائل الحشد الشعبي في معظم تشكيلاته، ومن بينها (منظمة بدر، الحركة الإسلاميّة في العراق، حركة الصدق والعطاء، حزب الطليعة الإسلاميّ، حركة الجهاد والبناء، كتلة منتصرون، حركة الصادقون، التجمع الشعبي المستقل، حزب المهنيين للإعمار، تجمع كفى صرخة للتغيير، تجمع عراق المستقبل، تجمع العدالة والوحدة، كتلة الوفاء والتغيير، حزب الله العراق، المجلس الأعلى الإسلاميّ العراقيّ، منظمة العمل الإسلاميّ

العراقيّة، حركة ١٥ شعبان الإسلاميّة، تجمع الشبك الديمقراطيّ)، وقد تشكل هذا التحالف لخوض الانتخابات برئاسة "هادي العامري" ويضم التحالف (١٩) حزبًا سياسيًّا، وقد حصل التحالف على المرتبة الثانية في الانتخابات بفوزه بـ (٤٧) مقعدًا برلمانيًّا، ومن بين أهداف التحالف تشكيل جبهة سياسيّة موحدة قادرة على إدارة الدولة.

٣. **ائتلاف النصر:** ويضم مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسيّة وعددها (٢١) حزبًا وتنظيمًا سياسيًّا منها (كتلة عراق النهضة والسلام، حزب الفضيلة الإسلاميّ، كتلة مستقلون، حزب الحق المدنيّ التركمانيّ، تجمع تنمية، كتلة النصر والإصلاح، كتلة الاستقرار، تيار الإصلاح الوطنيّ، تجمع مقتدرون للسلم والبناء، حزب الثبات العراقيّ، حركة الوفاء العراقيّة، المؤتمر الوطنيّ العراقيّ، كلنا العراق، الانتفاضة الشعبانية المباركة، تيار العدالة والنهوض، حركة انتفاضيون، حركة عطاء، تجمع صوت الجماهير، تجمع أخيار العراق، تجمع ثوار الانتفاضة، أمل الرافدين) وقد حصل التحالف على المرتبة الثالثة بعد أن حصد (٤٣) مقعدًا نيابيًّا، ومن بين أهدافه تحقيق الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ للبلاد (مرزوك ، ٤٢-٤٣) .

٤. **ائتلاف دولة القانون:** تحالف سياسيّ عراقيّ ذو أغلبية شيعية تأسس عام (٢٠١٠) بزعامة "نوري المالكي" والذي انشق عن الائتلاف الوطنيّ العراقيّ الذي كان يجمع كل القوى الشيعية في المجتمع العراقيّ بسبب الخلافات، ويضم الائتلاف (٩) أحزاب سياسيّة منها (حزب دعاة الإسلام "تنظيم العراق"، حركة النور "الانتفاضة والتغيير"، تيار الوسط، حركة البشائر الشبابية، كتلة معًا للقانون، الحزب المدنيّ، التيار الثقافي الوطنيّ، تجمع أمناء بلدنا، تيار ولائيون الإسلاميّ)، نال التحاف (٢٥) مقعدًا برلمانيًّا في التنافس الانتخابيّ لعام (٢٠١٨)، أي ما نسبته (٧.٥٩%) من نسبة مقاعد المجلس النيابي. ومن بين أهدافه تطبيق مشروع الأغلبيّة السياسيّة (التقرير الاستراتيجي العراقي)

٥. **الحزب الديمقراطيّ الكُردستانيّ:** هو حزب قوميّ ليبرالي وأحد الأحزاب الكُردية الرئيسة في العراق، حل في المرتبة الخامسة بحصوله على (٢٣) مقعدًا في البرلمان الاتحادي، أي إنه تصدر الأحزاب الكردية الأخرى من خلال حصوله على أكبر عدد من المقاعد مقارنة بالآخرين.

٦. **ائتلاف الوطنيّة:** تحالف سياسيّ مدنيّ تأسس عام (٢٠١٨)، ويضم التحالف (١٩) حزبًا سياسيًّا (حزب الوفاء الوطنيّ العراقيّ، حزب تجمع الوحدة العراقيّة، حزب العراق للإصلاح، حزب الحوار والتغيير، حزب الخيار العربي، جبهة الوحدة الوطنيّة، حزب تجمع نهضة جيل، وطني أولًا،

معاهدون، المشروع الوطنيّ العراقيّ، حزب العروبيون، الجبهة العراقيّ للحوار الوطنيّ، التجمع المدنيّ للصلاح "عمل"، حركة العمل والوفاء، حزب المسار المدنيّ، حزب التصحيح الوطنيّ، جبهة النهضة والإصلاح العراقيّة، التقدم المدنيّ الحر، تيار السلم المدنيّ)، وقد حصل التحالف على (٢١) مقعدًا نيابيًا. ومن بين أهدافه بناء عراق ديمقراطيّ على أساس اللحمة الوطنيّة (علي ، ٥٣) .

٧. **تيار الحكمة الوطنيّ:** انشق تيار الحكمة عن المجلس الأعلى الإسلاميّ عام (٢٠١٧)، وتأسس على يد "عمار الحكيم" بعد تباينت الرؤى مع المجلس الأعلى الإسلاميّ، وخاض انتخابات (٢٠١٨) بقائمة منفردة بصبغة وطنيّة–إسلاميّة مستقطبة للشباب العراقيّ من مختلف التوجهات والانتماءات العِرقيّة والقوميّة والمذهبيّة، وبالرغم من خوضه الانتخابات لأول مرة كحزب سياسيّ ناشئ إلا أنه استطاع أن يحقق (١٩) مقعدًا نيابيًا في الدورة البرلمانيّة الرابعة (الحسيني ٢٠١٩ ، ٢٦٠) .

٨. **الاتحاد الوطنيّ الكُردستانيّ:** بزعامة "هيرو إبراهيم"، وهو من الأحزاب الكُردية–القوميّة المعتدلة التي حازت على (١٧) مقعدًا برلمانيًّا اي (٥.١٦%) من نسبة المقاعد البرلمانيّة

٩. **تحالف القرار:** تحالف سياسيّ سُنيّ تأسس في عام (٢٠١٨) بزعامة "أسامة النجيفي"، ضم (١١) حزبًا سياسيًّا (للعراق متحدون، المشروع العربي في العراق، المستقبل الوطنيّ، مشروع الإرادة الشعبية، حزب الهيبة الوطنيّة، حزب المجد العراقيّ، حزب الحق الوطنيّ، حزب الغد العراقيّ، حزب النداء الوطنيّ، حزب حركة النهضة الشبابية، اتحاد صلاح الدين)، وقد حل التحالف في المرتبة التاسعة بحصوله على (١٣) مقعدًا برلمانيًّا، ومن بين أهدافه تحقيق المشاركة الشعبية وفق الأطر الدستورية (مرزوك ، ٤٩–٥٠) .

١٠. **الأنبار هويتنا:** تحالف سياسيّ سُنيّ تأسس في عام (٢٠١٨) بزعامة "محمد الحلبوسي"، ضم التحالف (٥) أحزاب سياسيّة (اتحاد القوى الوطنيّة، تجمع التعاون، حزب الحل، الأصالة العربية، حزب وحدة أبناء العراق)، وقد فاز التحالف بـ (٦) مقاعد برلمانيّة، ومن أهدافه بناء دولة المواطنة.

١١. **التغيير (كوران):** من الأحزاب الكُردية القوميّة الإصلاحية المعارضة للحزبين الرئيسين الكُرديين، تنافس في انتخابات (٢٠١٨) البرلمانيّة الاتحادية وحصل على (٥) مقاعد نيابية (التقرير الاستراتيجي العراقي) .

١٢. **تحالف بغداد:** تحالف يضم كتلًا وتحالفات سُنيّة عديدة، أبرزها (الأنبار هويتنا، ديالى هويتنا، نينوى هويتنا، صلاح الدين هويتنا)، ومن أبرز القيادات السياسيّة المنضوية في التحالف "محمود

المشهداني" و "آلاء طالباني"، تم تشكيله لخوض الانتخابات العامة لعام (٢٠١٨)، وقد حصل التحالف على (٤) مقاعد برلمانيّة (علي ، ٥٣) .

١٣. **حراك الجيل الجديد:** من الأحزاب الكُردية المعارضة الداعية إلى التغيير، بزعامة "شاسوار عبد الواحد"، حصل على (٤) مقاعد في البرلمان الاتحادي في الانتخابات التشريعية عام (٢٠١٨).

١٤. **نينوى هويتنا:** ائتلاف جغرافي– سُنيّ بزعامة "جمال الكربولي"، خاض الانتخابات التشريعية لعام (٢٠١٨) وتمكن من نيل (٤) مقاعد نيابية.

١٥. أما بقية المقاعد التي بلغت (٣٦) فكانت من حصة تحالفات وقوى سياسيّة أخرى ذات تنوع إثنيّ ما بين الدينيّ والقوميّ والإسلاميّ والعلمانيّ أو ذات الطابع الجغرافي، توزعت على التحالفات والأحزاب بين (١–٣) مقاعد، فضلًا عن الكوتا التي خصصت للأقليّات، إذ منح المكون المسيحي (٥) مقاعد، بينما وزعت المقاعد الأربعة المتبقية لكل من الشبك والصابئة والكُرد الفيليين والإيزيديين بواقع مقعد واحد لكل مكون (الجزيرة نت) .

انعكست تبعات "سانت ليغو (١.٦)" على تشتيت القوائم الكبيرة وبزوغ قوائم صغيرة لا تملك قواعد شعبية حتى أنها أخذت توازي الكتل الكبيرة لنكون أمام توزيع غير عادل وغير منصف في بعض الأحيان، لأن بعض هذه القوائم لعبت دور بيضة القبان في تشكيلة الحكومة المستقبلية التي أصبحت قلقة مما أضاع جهود الكتل الكبيرة في الإعداد للانتخابات(الميالي ٢٠١٨ ، ٥٤) .

إذ يبدو من تحليل خارطة التحالفات الانتخابيّة الفائزة في الانتخابات النيابية لعام (٢٠١٨) أن التوزيع الإثنيّ (قوميّ– طائفيّ) لا زال سائدًا، لكن هناك تغير في ملامح هذه الانتخابات وعلى النحو الآتي (مرزوك ، ٨٨) :

١. التكتلات الطائفية: إذ استمر التمايز واضحًا بين المكونات السياسيّة العراقيّة، فهناك تكتلات شيعية وأخرى سُنيّة والثالثة كُردية حتى وإن شهدت بعض الائتلافات تداخلًا بين المكونات إلا أنها تبقى محدودة وهو ما يشير إلى عدم حدوث تغيرات جذرية.

٢. الجديد في انتخابات عام (٢٠١٨): هو الانشقاق والتفكك بين القوى والأحزاب السياسيّة بمكوناتها الثلاثة بصورة لم تشهدها الانتخابات السابقة، مما ولّد قوى وأحزابًا جديدة لديها الرغبة في المنافسة الانتخابيّة. إذ دخل المكون السياسيّ الشيعي عبر أربع قوائم كبرى، واستمرت حالة الانقسام والتشرذم بين المكونات السياسيّة السُنيّة، والأمر الذي لم يستطع أن يتجاوزه المكون الكُردي فمن

تحالف كُردستانيّ يضم (٦٠) مقعدًا نيابيًا إلى أكثر من (٥) كيانات سياسيّة كُردية مشتتة الأهداف متفقة فقط على المبدأ (القوميّ).

٣. الاستقطاب الحاد على الخط الإثنيّ (العربي- الكُردي- التركماني:(فالملاحظ وجود أحزاب تركمانيّة ضمن ائتلافات شيعيّة، سُنيّة، علمانيّة، مناطقيّة، لكن المثير للاهتمام هو عدم انضواء أحزاب تركمانيّة ضمن ائتلافات كُرديّة، كما يلاحظ عدم وجود أحزاب كُردية داخل تحالفات عربية، ولا أحزاب عربية داخل تحالفات كُردية، وهذا يؤشر للاستقطاب العمودي الخطير لتلك الأحزاب والتحالفات المكوناتية.

أثبتت نتائج الانتخابات البرلمانيّة عدم وجود كتلة متفردة بالفوز، ومن بين المعطيات الأخرى التي أفرزتها النتائج الانتخابيّة هو ارتفاع وتيرة الجنوح إلى تغليب فكرة الولاء الوطنيّ على الولاء الطائفي التي كانت حاكمة للتحالفات الانتخابيّة السابقة، لكن هذا لم يمنع التحالفات الانتخابيّة لعام (٢٠١٨) من أن تتوزع على نمطين، الأول هو التحالفات الدينيّة – المذهبيّة، أما الثاني فهو نمط التحالفات التي تأسست على أساس قوميّ (شطيب ٢٠٢٠) .

وقد انتخب مجلس النواب في أول جلسة له في ٢٠١٨/٩/١٥، النائب (محمد الحلبوسي) عن حزب (تقدم) رئيساً لمجلس النواب ، كما تم انتخاب (حسن الكعبي) نائباً أول عن كتلة (سائرون)، وانتخاب (بشير خليل توفيق) عن الحزب (الديمقراطي الكردستاني) نائباً ثانياً، كما تم انتخاب (برهم صالح) رئيساً للجمهورية وهو مرشح عن الاتحاد الوطني الكوردستاني ، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢ ، وكلف الأخير (عادل عبدالمهدي) لتشكيل الحكومة وذلك في ٢٥ /٢٠١٨/١١.

المطلب الثالث: السلوك السياسي للنخبة السياسية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١):

بالرغم مما جاء في البرامج الانتخابية للأحزاب والكتل السياسية التي حازت على مواقعها في مجلس النواب من وعود في الإصلاح والتغيير نحو الأفضل ، لكن استمرار المحاصصة والمحسوبية والمنسوبية والصراعات السياسية والتنافس على اقتسام المصالح والمغانم حالت دون تنفيذ الحد الأدنى من تلك الوعود ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في عموم البلاد.

ومن ثم جاءت الحكومة الجديدة بولادة عسيرة وغير مكتملة، وبعد مفاوضات صعبة بين الكتل الرئيسة استمرت لمدة سبعة أشهر من شهر أيار ٢٠١٨ الذي أجريت فيه الانتخابات إلى شهر تشرين الثاني من العام نفسه، وهذا التأخير في تشكيل الحكومة، مع تمسك القوى والأحزاب السياسية المتنفذة بمرشحيها لتولي الحقائب الوزارية أدى إلى استمرار الخلل البنيوي في هيكلية الحكومة وضعف أدائها.

ومع إن رئيس الحكومة (عادل عبد المهدي) حاول اتخاذ بعض القرارات لتحقيق الإصلاح إلا إن استمرار غياب التوافق بين القوى والأحزاب السياسية كان قد عرقل تلك

المساعي، مما زاد من خيبة الأمل لدى الشعب العراقي، على ذلك شهدت معظم محافظات العراق الوسطى والجنوبية وذلك يوم ٢٥ تشرين الأول/ عام ٢٠١٩ سلسلة من الاحتجاجات ، وقد رفع المحتجون شعارات تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية وإصلاحات سياسية واسعة منها تغيير نظام الحكم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على وفق قانون انتخابات أكثر عدالة، وقد شاركت في الاحتجاجات المذكورة فئات اجتماعية متنوعة ليست كما كانت في احتجاجات عام ٢٠١٥، فقد تم ترتيب الفئات المشاركة إلى: شباب أكاديميين ومتعلمين ونخب علم وطلبة ومفارز طبية، وبعض النقابات كنقابة الفنانين وفئة شابة تدعى بالأكثر تهميشاً وهم مواليد ٢٠٠٣ واغلبهم من غير المتعلمين، وينحدرون من المناطق الأكثر فقراً في المحافظات المذكورة (المشهداني ٢٠٢٢) .

وفي تلك الأثناء برز دور المرجعية الدينية كطرف مساند للمحتجين، وبالمقابل كانت المرجعية قد أغلقت ابوابها بوجه السياسيين كافة ، وطالبت المرجعية النخبة الحاكمة في العراق بالاستجابة مطالب المحتجين كافة من توفير فرص عمل ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات وطالبت بمحاسبة المعتدين على المحتجين ، كما حرمت الاعتداء على الأملاك العامة والقوات الأمنية، أو تعطيل مؤسسات الدولة، وقد حددت المرجعية لإجراء انتخابات مبكرة شروطاً، أي أن تكون في ظل إشراف الأمم المتحدة، وفي ظل أجواء مستقرة وآمنه بعد إقرار قانون انتخابات جديد أكثر انصافاً مع ضمان نزاهة العملية الانتخابية (حسن ٢٠٢٠) .

وفي ٢٠١٩/١١/٢٩ قدم (عادل عبد المهدي) استقالته نتيجة للحراك الشعبي والضغوطات الداخلية والخارجية، وبالفعل تمت مخاطبة رئيس الجمهورية لتكليف رئيس حكومة جديد وفق المادة (٧٦) من الدستور ، وهنا برز دور رئيس الجمهورية (برهم صالح) عن طريق المطالبة بوضع خارطة طريق لحل هذه الازمة بتشكيل لجنة حوار من العقلاء والحكماء وفتح حوار سياسي شامل وبناء لدعم الاصلاح و تشكيل كتلة وطنية كبيرة فضلاً عن دعم عملية تعديل حكومي جوهري وتفعيل المحكمة المختصة في ملفات الفساد ومن دون أي استثناء ، ودعم الاسراع بتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي واطلاق درجات وظيفية بشكل فوري في الموازنة ، وتشريع قانون انتخابي جديد ، وتشكيل مفوضية مستقلة إضافة الى المباشرة بفتح حوار وطني لمعالجة الاختناقات في المنظومة السياسية (شبكة النبأ نت) .

ونتيجة لتردي الأوضاع السياسية دعا الرئيس (برهم صالح) في أكثر من مرة الى انتخابات مبكرة في حالة عدم التوصل الى حل للازمة السياسية بين القوى والكتل الممثلة داخل البرلمان طالبًا من الكتل السياسية التفاهم على بديل مقبول (كتابات نت)

وفي يوم السبت (١/ ٢/ ٢٠٢٠) كلف رئيس الجمهورية برهم صالح (محمد توفيق علاوي) لتشكيل الحكومة ، لينهي بذلك أزمة سياسية استمرت لأكثر من شهرين، إلا إن الأخير فشل في المهمة وانسحب من التكليف في آخر يوم من المهلة الدستورية، وفي (٢٠٢٠/٣/١٧) كلف رئيس الجمهورية (عدنان الزرفي) لتشكيل الحكومة بعد فشل الأحزاب السياسية الشيعية في الاتفاق على مرشح رئاسة الوزراء أثناء المدة الدستورية، إلا إن الأخير اعتذر عن التكليف (حسين ٢٠٢٠) وفي ٩ نيسان عام ٢٠٢٠ كلف الرئيس (برهم صالح) (مصطفى الكاظمي) لتشكيل الحكومة الجديدة ، وكانت هذه الحكومة حكومة تصريف أعمال وكانت مهمتها الأساسية اجراء انتخابات مبكرة (المشهداني ، ٣٣٣) وقد واجهت تلك الحكومة في تلك المرحلة أزمة مالية نتيجة انهيار أسعار النفط بشكل غير مسبوق ، وذلك أثر استشراء جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وقد وصل ارتفاع عجز الموازنة إلى ١٩% بنهاية عام ٢٠٢٠ .

المبحث الثاني

السلوك السياسي للناخبين وللنخبة السياسية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٣)

في هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الاول إلى قانون الانتخابات وتشكيل المفوضية والسلوك التصويتي ،وكذلك سنتناول في المطلب الثاني الأحزاب المشاركة في الانتخابات ونتائج الانتخابات والمطلب الثالث منه السلوك السياسي للنخبة السياسية للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٣).

المطلب الأول: قانون الانتخابات وتشكيل المفوضية والسلوك التصويتي:

أصدر مجلس النواب قانون الانتخابات المرقم (٩) لعام ٢٠٢٠ والمقترح من رئاسة الجمهورية ، ويختلف هذا القانون عن سائر القوانين الانتخابية السابقة لكونه قد أقر نظام الدوائر المتوسطة المتعددة مع اعتماد نظام الصوت غير المتحول (عباس ٢٠٢٢)، وقد قسم هذا القانون العراق على (٨٣) دائرة انتخابيّة وذلك على أساس عدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب (داوود ٢٠٢١) إذ نصّت التعليمات على)ثلاثمائة وعشرين مقعدًا عامًا يتم توزيعها على المحافظات بدوائرها الانتخابيّة ووفقا لحدودها الإدارية) و (تسعة مقاعد على المكونات: المسيحي والإيزيدي والصابئي والشبكي والكُرد الفيليين) . كما مبين في الجدول رقم(٢).

جدول (٢) عدد الدوائر الانتخابيّة في انتخابات عام (٢٠٢١)

ت	اسم المحافظة	عدد الدوائر الانتخابيّة	عدد المقاعد	عدد مقاعد النساء
1	بغداد	17	69	17
2	الأنبار	4	15	4
3	كركوك	3	12	3
4	نينوى	8	31	8

5	السليمانية	5	18	5
6	البصرة	6	25	6
7	ذي قار	5	19	5
8	ميسان	3	10	3
9	بابل	4	17	4
10	المثنى	2	7	2
11	واسط	3	11	3
12	القادسية	3	11	3
13	كربلاء	3	11	3
14	ديالى	4	14	4
15	صلاح الدين	3	12	3
16	دهوك	3	11	3
17	أربيل	4	15	4
18	النجف	3	12	3
	المجموع	83	320	83

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة على المركز الخبري الوطنيّ، الموقع الإلكتروني: https://nnciraq.com

أما المقاعد التسعة المتبقية فهي مخصصة للأقليّات التي تسمى مقاعد المكونات، المسيحيون (٥) مقاعد في بغداد ودهوك وأربيل وكركوك ونينوى، الإيزيديون مقعد واحد في نينوى، الصابئة المندائيون مقعد واحد في بغداد، الشبك مقعد واحد في نينوى، والكُرد الفيليون مقعد واحد في واسط. ووفقًا للدستور فإن (٢٥%) من مجموع المقاعد في مجلس النواب مخصصة للنساء. كما يخصص مقعد واحد في كل دائرة من الدوائر الانتخابيّة الـ (٨٣) للمرشحات من النساء، هذا هو الحد الأدنى، ويمكن انتخاب المزيد من المرشحات (يونامي)

وقد شهدت انتخابات مجلس النواب المبكرة التي أجريت في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٢١ في جميع أنحاء العراق متغيرات جديدة، منها :ظهور أحزاب وتحالفات جديدة وقانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تم بموجبه تشكيل مجلس مفوضين من ٧ قضاة ، وقانون جديد للمحكمة الاتحادية العليا، وبذلك تم تهيئة المستلزمات القانونية والفنية الأساسية للانتخابات (جواد ٢٠٢١)

وقد سجلت نسبة الإقبال على المشاركة الانتخابيّة في تلك الانتخابات انخفاضًا كبيراً ، إذ شارك (٣٦%) فقط من الناخبين المؤهلين ، كما شارك (٤٤%) من الناخبين المسجلين، وأدى هذا العزوف إلى

زعزعة ميثاق النخبة في العراق، وخاصة في تحالفات المعسكر الشيعي، لا سيَّما بعد تصدر الكتلة الصدرية على حساب الآخرين[1]، أي إن نسبة العزوف بلغت (٦٤%) وهذا تراجع غير مسبوق في نسب المشاركة منذ عام (٢٠٠٥) كما مبين في الشكل (١) أدناه.

مخطط (١) يبين نسب المشاركة الانتخابية في انتخابات الجمعية الوطنية ومجلس النواب للمدة(٢٠٠٥– ٢٠٢١)

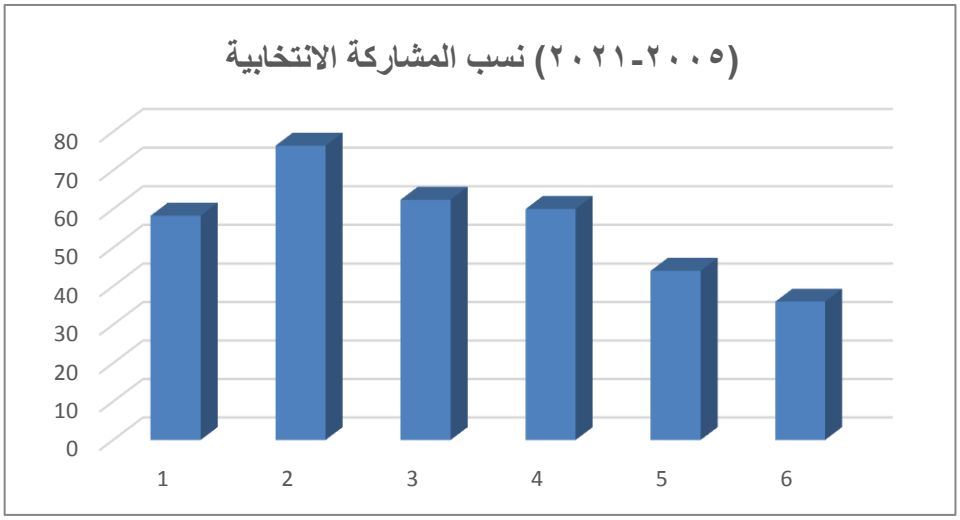

المطلب الثاني: الأحزاب المشاركة في الانتخابات ونتائج الانتخابات:

شارك في انتخابات عام ٢٠٢١ النيابية (٢١) تحالفًا سياسيًّا ، و (١٠٨) أحزاب من بينها الأحزاب الناشئة (التشرينية) المصادق عليها، للتنافس على (٣٢٩) مقعدًا نيابيًا،(بيانات دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة ٢٠٢١) والجدول (٣) في أدناه يبين الأحزاب الناشئة.

الجدول (٣) الكيانات الجديدة المشاركة في انتخابات عام (٢٠٢١)

ت	اسم الحزب	ت	اسم الحزب	ت	اسم الجزب
1	حركة امتداد	9	تجمع تشرين الوطنيّ	17	حركة نازل آخذ حقي
2	إشراقة كانون	10	حركة بداية	18	تيار الكلمة
3	حركة وعي القانونية	11	المنقذون	19	تيار المد العراقيّ
4	تيار الفراتين	12	تيار المرحلة	20	قادمون للتغيير
5	حركة خلاص	13	واثقون	21	الثورة الوطنيّ الديمقراطيّ
6	تيار الحراك الوطنيّ	14	كتلة التضحية الوطنيّة	22	الكرامة العراقيّة
7	البيت الوطنيّ	15	حركة (٢٥) أكتوبر	23	تجمع اقتدار وطن
8	المنتج الوطنيّ	16	حركة حسم للإصلاح	24	تجمع أجيال

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على (جبار ٢٠٢٣، ١٤٧).

وجاءت نتائج تلك الانتخابات كما هو مبين في الجدول (٤) على النحو الآتي:

جدول (٤) يبين توزيع المقاعد بين الأحزاب والكتل السياسية

الكتل او الأحزاب السياسية	عدد القاعد
الكتلة الصدرية	73
تحالف تقدم	37
دولة القانون	33
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31
تحالف كردستان	17
تحالف الفتح	17
تحالف عزم	14
حراك الجيل الجديد	9
امتداد	9
اشراقة كانون	6
تحالف العقد الوطني	4
تحالف تصميم	5
حركة بابليون	4
تحالف قوى الدولة الوطنية	4
حركة حسم للإصلاح	3
تحالف جماهيرنا هويتنا	3
جبهة تركمان العراق الموحد	1
المجموع	270

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، https://ihec.iq/.

المطلب الثالث : السلوك السياسي للنخبة السياسية للمدة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

عقد مجلس النواب جلسته الأولى يوم ٢٠٢٢/١/٩ ، وتم فيها إعادة انتخاب (محمد الحلبوسي) لرئاسة مجلس النواب لدورة ثانية عن تحالف (تقدم) ، كما تم انتخاب (محسن المندلاوي) عن دولة القانون ضمن الإطار التنسيقي نائباً أول لرئيس المجلس، وانتخب (شاخوان عبدالله) النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب.

ولم يتمكن مجلس النواب على مدى عام كامل بعد إجراء الانتخابات من انتخاب رئيس للجمهورية ، وعلى ذلك تأخر موضوع تشكيل الحكومة مما انعكس بشكل سلبي على المواطن ، ومع ذلك تم تشريع

قانونين مهمين في تلك المرحلة هما:(قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية)

وبعد ذلك عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية يوم ٢٠٢٢/١٠/١٣ ، وتم فيها انتخاب (عبداللطيف رشيد) رئيساً للجمهورية ، و كلف الأخير المرشح (محمد شياع السوداني) بتشكيل الحكومة ، وصادق عليها مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ٢٠٢٢/١٠/٢٤ ، لينهي بذلك جموداً سياسياً تجاوز عاماً كاملاً ، وضمت هذه الحكومة ٢١ وزيراً، في حين تأجل التصويت على وزارتين إلى وقت لاحق، كما أقر مجلس النواب المنهاج الوزاري للحكومة ، وتضمن ورقة عمل تتكون من عدة فقرات تتعلق بعملية إصلاح الاقتصاد ومكافحة الفساد ، ومكافحة الفقر والبطالة ، والطاقة والكهرباء والصحة ومشاريع استراتيجية كثيرة (الحديثي ٢٠٢٠) .

وعليه استبشر الشعب العراقي بهذه الحكومة خيراً، ولاسيما بعد أن شرعت بتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية ، مع اتخاذ جملة من الاجراءات التي تدخل في إطار مكافحة الفساد، وفي حال تمكنت هذه الحكومة من تنفيذ برنامجها بشكل كامل وبدعم من مجلس النواب سيفضي ذلك حتماً إلى تحقيق التغيير المنشود ، مما سيضفي الشرعية على مؤسسات الدولة بصفة عامة ، وعلى الحكومة بصفة خاصة ، و سيعزز ذلك عملية التحول الديمقراطي المتعثرة منذ ١٨ عاماً.

وفي الختام يبين الجدول (٥) مقارنة بين عدد الناخبين وعدد المصوتين والنسب المئوية للمشاركة ونسب العزوف التي شهدتها في الانتخابات التي أجريت للمدة (٢٠٠٥- ٢٠٢١) ، والجدول (٦) مقارنة بين النظم الانتخابية للمدة ذاتها:

الجدول (٥) يبين عدد الناخبين وعدد المصوتين والنسب المئوية للمشاركة ونسب العزوف في الانتخابات التي أجريت للمدة (٢٠٠٥- ٢٠٢١)

ت	موعد الانتخابات	عدد الناخبين	عدد المصوتين	النسبة المئوية	نسبة العزوف
1	انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٠٥/١٠/٥	15568702	11888906	36%،76	64%،23
2	انتخابات مجالس المحافظات كانون الثاني ٢٠٠٩	14858586	7753195	18%،52	61%،37
3	انتخابات مجلس النواب العراقي اذار ٢٠١٠	19240093	12002962	39%،62	61%،37
4	انتخابات مجالس المحافظات نيسان ٢٠١٣	20091400	12388300	66%،61	34%،38
5	انتخابات مجالس النواب العراقي اذار ٢٠١٤	20432499	12717879	24،62	76%،37

6	انتخابات مجالس النواب العراقي حزيران ٢٠١٨	24352253	10384502	52%،44	48%،55
7	انتخابات مجالس النواب العراقي تشرين الاول ٢٠٢١	20919844	8818210	15%،42	85%،57

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على كل من :بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،وكذلك:(مزهر ٢٠١٧،٢٢٢).

الجدول (٦) يبين ماهية القوانين الانتخابيّة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

القانون الانتخابيّ	96/ 2004	16/ 2005	26/ 2009	45/ 2013	45/ 2013	9/ 2020
عدد مقاعد البرلمان	275	275	325	328	329	329
النظام الانتخابيّ	التمثيل النسبيّ	التمثيل النسبيّ	التمثيل النسبيّ	التمثيل النسبيّ	التمثيل النسبيّ	الصوت غير المتحول
الدوائر الانتخابيّة	دائرة واحدة	18	18	18	18	83
شكل القائمة	مغلقة	مغلقة	مفتوحة نسبيًّا	مفتوحة نسبيًّا	مفتوحة نسبيًّا	مفتوحة
المقاعد التعويضيّة	لا توجد	٤٥ مقعدًا	٧ مقاعد	لا توجد	لا توجد	لا توجد
آلية الترشيح	فردي/ قائمة	فردي/ قائمة	فردي/ قائمة	فردي/ قائمة	فردي/ قائمة	فردي/ قائمة
آلية توزيع المقاعد	الباقي الأقوى	الباقي الأقوى	القاسم الانتخابيّ	سانت ليغو ١.٦	سانت ليغو ١.٧	الفائز الأول
الدورة البرلمانيّة	جمعية وطنيّة	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة
مقاعد الكوتا	لا توجد	لا توجد	8	9	9	9

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين انتخاب مجلس النواب (٩٦/ ٢٠٠٤)، (١٦/ ٢٠٠٥)، (٢٦/ ٢٠٠٩)، (٤٥/ ٢٠١٣)، (٤٥/ ٢٠١٣)، قانون (٩/ ٢٠٢٠).

الخاتمــة:

يتضح لنا بأن تعثر عملية التحول الديمقراطي في العراق يعود بالدرجة الأساس إلى استمرار ثقافة الخضوع لدى الأعم الأغلب من الناخبين ، بل حتى النخبة السياسية مسلوبة الإرادة بفعل سيطرة رؤساء الكتل والأحزاب السياسية على أعضاء تلك الكتل والأحزاب سواء كانوا في مجلس النواب أم في الحكومة ، أو في سائر المؤسسات والهيئات الأخرى ، وكل ذلك أسهم في تغليب الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن، وتنافس تلك الأحزاب لاقتسام المناصب والمغانم لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب المصلحة العامة ، الأمر الذي ساهم في استشراء الفساد في مختلف مؤسسات الدولة وكل ذلك كان أفضى إلى استمرار الخلل البنيوي في مؤسسات الدولة مما أنعكس بشكل سلبي على أدائها طيلة تلك المدة الزمنية الطويلة ، باستثناء ما تحقق في ظل هذه الحكومة بالرغم من قصر عمرها ، وكل ذلك

يتطلب البحث عن أفضل السبل التي تسهم في عملية التأهيل السياسي للناخبين والنخبة السياسية على حد سواء بغية تصحيح مسيرة التحول الديمقراطي كي تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

المصادر باللغة العربية :

١. " الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠١٨ " . https://ar.wikipedia.org .

٢. " تقرير بعثة الامم المتحدة يونامي " . https://iraq.un.org/ .

٣. " مجلس النواب العراقي " .

٤. بيانات دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة.٢٠٢١. مفوضية الانتخابات.

٥. التعديل الاول لقانون مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) . ٢٠١٣ .

٦. التقرير الاستراتيجي للخارطة السياسية العراقية . برلين : المركز العربي الديمقراطي .

٧. التمساح ، هانم . ٢٠١٩ . "برهم صالح" المتلون .. يماطل في قرارته ويراهن على ملل المحتجين للمحافظة على بقائه " . https://kitabat.com/news/ .

٨. التميمي ، فرزدق . ٢٠١٨ ." نسب المشاركة في الانتخابات ومستقبل العملية السياسيّة في العراق" . مجلة حوار الفكر . عدد : ٤٥ . ١١٥-١١٨ .

٩. جبار، عمار صالح. ٢٠٢٣. النظم الانتخابية وإشكالية إدارة التنوع السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٥ . اطروحة دكتوراه(غير منشورة). جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية.

١٠. جريدة الوقائع العراقية . العدد (٤٣٣٨) . ٢٠١٥ .

١١. جريدة الوقائع العراقية . العدد (٤٤٨١) . ٢٠١٨ .

١٢. الجزيرة نت . باسل حسين . " نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية واشكالاتها " . https://studies.aljazeera.net .

١٣. جواد ، احمد هاشم . ٢٠٢١ . "الآليّات القانونيّة والسياسيّة لتحسين أداء السلطة التشريعية في العراق (عقد انتخابي) " . مجلة حمورابي . عدد : ٣٨ . ٧٩.

١٤. الحديثي ، محمد . ٢٠٢٠ . حكومة الكاظمي في العراق: التحديات وفرص النجاح . ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

١٥. الحسن ، احمد جابر .

١٦.حسن ، علي محمد . ٢٠٢٠ . "إثر المكانة السياسية للمرجعية الدينية في العراق على الامن المجتمعي" . مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية . عدد : ٢ . ٥٠٠-٥٣٠.

١٧.حسن ، مازن . ٢٠١١ . النظم الانتخابية دراسة مقارنة لانواعها واثارها وانعكاساتها على السياق المصري . مصر : مؤسسة فريديش ناومان .

١٨.حسين ، باسل . " تقرير الازمة السياسية في العراق بين السياق الدستوري والتغيرات الراهنة " . https://epc.ae/ar/whatif- .

١٩.الحسيني ، محمد حسام . ٢٠١٩ . الأحزاب والحركات الإسلامية في العراق بين المعارضة والسلطة . بغداد : دار انكي للنشر والتوزيع .

٢٠.خميس ، نور سبع . ٢٠٢١ . "الاعلام والموقف الامريكي من احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ في العراق" . مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية . عدد : ٤٢ . ١٩٧ .

٢١.داوود ، مفاز ابراهيم . ٢٠٢١ . " أزمة عزوف المرأة عن المشاركة السياسيّة (المرأة العراقيّة أنموذجًا) " . مجلة انكي . عدد : ٢ . ١٠٢ .

٢٢. شبكة النبأ نت خارطة طريق برهم صالح/https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles

٢٣.شطيب ، محمد صالح . ٢٠٢٠ . "ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام (٢٠١٨)" . مجلة دراسات اقليمية . عدد : ٤٥ . ١٣٦-١٣٧.

٢٤.عباس ، اياد خضير . ٢٠٢٢ . " إثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق " . مجلة جامعة تكريت للحقوق . عدد : ٢ . ٧٦ .

٢٥.علي ، امنة محمد . ٢٠٢١ . "نتائج انتخابات (٢٠١٨) التشريعية في العراق وانعكاسها على دور المرأة في صنع القرار" . مجلة دراسات سياسية واستراتيجية – بيت الحكمة . عدد : ٤٢ . ٥٢ .

٢٦.كاظم ، سمية دهام ، و علي سعدي عبد الزهرة جبير .

٢٧.مرزوك ، علي احمد عبد . ٢٠٢١ . بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسيّة في الانتخابات النيابية العراقيّة المقبلة . الاردن : دار امنة للنشر والتوزيع .

٢٨.مرزوك ، علي احمد عبد . ٢٠٢١. الحملات الانتخابية (دراسة نظرية تطبيقية) . الجزء الثاني . الاردن : دار ابصار للنشر والتوزيع .

٢٩.مزهر ، عدي. ٢٠١٧. ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق. بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية.

٣٠. المشهداني ، سعد سلمان ، و خميس علاوي حسين . ٢٠٢٢ . "الحركات الاحتجاجية في العراق قراءة في احتجاجات تشرين " . مجلة اداب الفراهيدي . عدد ٤٩ . ٣٣٠.

٣١. الميالي ، احمد عدنان . ٢٠١٨ ." قراءة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقيّ لعام (٢٠١٨)" . مجلة حوار الفكر . عدد : ٤٢ . ٥٤ .

٣٢. هيكل ، لهيب . ٢٠٢١ . "نتائج الانتخابات العراقية المفاجئة" . مجلة انكي . عدد : ٢ . ٢٥١.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Ali, Amna Muhammad. 2021. "The Results of the (2018) Legislative Elections in Iraq and Their Impact on the Role of Women in Decision-Making". Journal of Political and Strategic Studies - Bayt Al-Hikma. Issue: 42.
2. Abbas, Iyad Khadir. 2022. "The Impact of the Electoral System on Parliamentary Representation in Iraq". Tikrit University Journal of Law. Issue: 2.
3. Al-Hadith, Muhammad. 2020. Al-Kadhimi's Government in Iraq: Challenges and Opportunities for Success. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
4. Al-Hassan, Ahmed Jaber.
5. Al-Husseini, Muhammad Hussam. 2019. Islamic Parties and Movements in Iraq between the Opposition and the Authority. Baghdad: Anki Publishing and Distribution House
6. Al-Jazeera Net. Basil Hussein. "The results of the Iraqi parliamentary elections and the transformations of political practice and its problems". https://studies.aljazeera.net.
7. Al-Mashhadani, Saad Salman, and Khamis Alawi Hussein. 2022. "Protest movements in Iraq: A reading of the October protests". Adab Al-Farahidi Magazine. Issue 49.
8. Al-Mayali, Ahmed Adnan. 2018. "A reading of the Iraqi Council of Representatives Elections Law for the year (2018)". Dialogue of Thought Magazine. Issue: 42.
9. Al-Nabaa Net Network. Barham Salih's Roadmap. https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/.
10. Al-Tamimi, Farazdaq. 2018. "Participation rates in the elections and the future of the political process in Iraq". Dialogue of Thought Magazine. Issue: 45.

11. Al-Timsah, Hanem. 2019. "The chameleon Barham Salih... procrastinates in his decisions and bets on the boredom of the protesters to maintain his survival". https://kitabat.com/news/.
12. Al-Waqa'i Al-Iraqiya Newspaper. Issue (4338). 2015.
13. Al-Waqa'i Al-Iraqiya Newspaper. Issue (4481). 2018.
14. Dawood, Mufaaz Ibrahim. 2021. "The Crisis of Women's Abstention from Political Participation (Iraqi Women as a Model)". Anki Magazine. Issue: 2.
15. First Amendment to the Iraqi Council of Representatives Law No. (45). 2013.
16. Hassan, Ali Muhammad. 2020. "The Impact of the Political Status of the Religious Authority in Iraq on Community Security". Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science. Issue: 2.
17. Hassan, Mazen. 2011. Electoral Systems: A Comparative Study of Their Types, Effects and Implications for the Egyptian Context. Egypt: Friedrich Naumann Foundation.
18. Heikal, Lahib. 2021. "The surprising results of the Iraqi elections". Anki Magazine. Issue: 2.
19. Hussein, Basil. "The Report on the Political Crisis in Iraq between the Constitutional Context and Current Changes". https://epc.ae/ar/whatif-.
20. Iraqi Council of Representatives.
21. Iraqi Legislative Elections 2018". https://ar.wikipedia.org.
22. Jabbar, Ammar Saleh. 2023. Electoral systems and the problem of managing political diversity in Iraq after 2005. PhD thesis (unpublished). University of Baghdad. College of Political Science.
23. Jawad, Ahmed Hashem. 2021. "Legal and political mechanisms to improve the performance of the legislative authority in Iraq (electoral contract)". Hammurabi Magazine. Issue: 38. 79.
24. Kazem, Samia Dhaham, and Ali Saadi Abdul Zahra Jabir.
25. Khamis, Nour Sabaa. 2021. "The Media and the American Position on the October 2019 Protests in Iraq". Journal of Political and Strategic Studies. Issue: 42. 197.
26. Marzouq, Ali Ahmed Abdul. 2021. Between Voting and Abstention: Paths of Political Trust in the Upcoming Iraqi Parliamentary Elections. Jordan: Dar Amna for Publishing and Distribution.

27. Marzouq, Ali Ahmed Abdul. 2021. Electoral Campaigns (A Theoretical and Applied Study). Part Two. Jordan: Dar Absar for Publishing and Distribution.
28. Mazhar, Adi. 2017. The phenomenon of electoral abstention in Iraq. Beirut: Zain Legal and Literary Library.
29. Shatib, Muhammad Salih. 2020. "The Phenomenon of Abstention from Elections in Arab Countries in (2018)". Journal of Regional Studies. Issue: 45. 136-137.
30. Statements of the Department of Political Parties and Organizations Affairs. 2021. Electoral Commission.
31. Strategic Report on the Iraqi Political Map. Berlin: Arab Democratic Center.
32. UNAMI Report". https://iraq.un.org/.